صفقات الأسلحة الإثيوبية في عهد حكومة الدرج

(١٩٧٤ -١٩٩١م)

إعداد

د/ نادية محمد محمد قضب

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام :٢٥/ ١٠/٢٠١٩م

تاريخ القبول : ٣٠ /١٢ /٢٠١٩م

ملخص

تغيرت الخريطة السياسية الاثيوبية تماما مع حلول عام ١٩٧٤م؛ حيث تولت حكومة الدرج إدارة البلاد (١٩٧٤ – ١٩٩١م) علي أثر انقلاب عسكري تزعمه مانجستو هيلا مريام ومن ثمَ تغيرت السياسة الداخلية والتوجهات الخارجية لإثيوبيا، وفي خلال شهور قليلة من قيام المجلس العسكري المؤقت كان قد سيطر تماما علي مقاليد الحكم، وأكد عزمه على بناء الاشتراكية في إثيوبيا، وتمكنت حكومة الدرج من إحداث تغيرات بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإثيوبي، فقد حطمت الأساس المادى لدعائم النظام القديم الكائن خلال حكم الامبراطور هيلاسيلاسي بالكامل، وعلي صعيد العلاقات الخارجية فقد انفتحت حكومة الدرج علي الخارج وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي، وتمثلت ملامح هذا الانفتاح بشكل رئيس في تجارة السلاح، وفي المقابل تراجعت علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل ملحوظ، وخلال هذه الفترة كانت إثيوبيا مرتعاً خصبا لتجار السلاح وشركاتهم، سوء بشكل رسمي أو غير رسمي، حيث عقدت إثيوبيا مجموعة من صفقات السلاح تُعد الأكبر في تاريخها، والتي أثرت بشكل كبير علي الاقتصاد الاثيوبي فقد سخرت حكومة الدرج أغلب الناتج القومي لصالح استيراد الأسلحة فقط، والتي كانت في مجملها مستعملة أو " ساكند هاند" كما هو متعارف عليه في عالم تجارة الأسلحة، ولم تكن اثيوبيا صانعة للأسلحة أو مصدرة لها باي حال من الأحوال.

Abstract

In 1974, the Ethiopian political map dramatically changed when the Derg seized power, following a military coup headed by Mengistu Haile Mariam; leading to significant shifts in the Ethiopian internal and external policy. Within a few weeks the temporal military junta took control and declared a new era of socialism. The Derg altered the social and economical structures of Ethiopia by completely demolishing the foundations of Emperor Haile Selassie's old regime. On the other hand, the Derg became increasingly open to abroad, especially the Soviet Union, represented mainly in arms trade. Oppositely, its relations with the United States evidently declined. At the time, Ethiopia was, directly or indirectly, a breeding ground for arms dealers and their companies. Ethiopia concluded many arms transactions; which were the largest in its history and had a considerable effect on its economy. Furthermore, the Derg devoted most of the national outcome exclusively for the importation of weapons, which were by and large secondhand. Nevertheless, Ethiopia was neither a weapon manufacturer nor an exporter.

يُعد عام ١٩٧٤م عاما فارقا في التاريخ الإثيوبي؛ حيث تغير النظام الحاكم برمته، ومن ثمَ تغيرت السياسة الداخلية والتوجهات الخارجية؛ فقد سقط النظام بعد أن فقد ثقة الشعب الإثيوبي مع مجاعة محافظة "وللو"؛ مما أدى إلى اندلاع الثورة الإثيوبية، ونتيجة لذلك؛ تمكنت مجموعة من الضباط بالجيش الإثيوبي فى العام ذاته بالقيام بانقلاب عسكرى أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسي، وحكمت إثيوبيا حتي عام ١٩٩١م، واستطاعت تأسيس دولة شيوعية نجحت في تأميم الأراضي الزراعية، وإعادة توزيع الإقطاعيات على الفلاحين، لتتجه إثيوبيا إلى انقلاب عسكري آخر عام ١٩٧٧م بقيادة منجستوهيلا ميريام manghstwhyla Mariam) ، الذي قام بإعدام وقمع خصومه، وكل من خالفه الرأي؛ لتتحول البلاد بعد ذلك إلى جمهورية بزعامته، وعرفت فترة حكمه آنذاك بحكومة الدرج[١] الشيوعية، ربما كان هذا الوضع هو أهم ملمح من ملامح التاريخ الإثيوبي بشكل خاص، والإفريقي بشكل عام.

تُطلق "حكومة الدرج" علي الفترة التي تولي فيها المجلس الإداري العسكري المؤقت أو اللجنة الإدارية العسكرية المؤقتة بقيادة منجستو هيلا مريام إدارة إثيوبيا ، وتُعرف هذه الفترة في اثيوبيا أيضا بالفترة الشيوعية نظرا للسياسة التي أديرت من خلالها البلاد، متأثرة بعلاقات إثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي، وفي خلال شهور قليلة من قيام المجلس العسكري المؤقت كان قد سيطر تماما علي مقاليد الحكم، وأكد عزمه على بناء الاشتراكية في إثيوبيا، وتمكنت حكومة الدرج من إحداث تغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإثيوبي؛ حيث حطمت الأساس المادى لدعائم النظام القديم، وعلي صعيد العلاقات الخارجية انفتحت حكومة الدرج علي الخارج، وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي، وقد تمثلت ملامح هذا الانفتاح بشكل رئيسى في تجارة السلاح؛ فخلال هذه الفترة كانت

إثيوبيا مرتعاً خصبا لتجار السلاح وشركاتهم، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، وعقدت إثيوبيا مجموعة من صفقات السلاح تُعد الأكبر في تاريخها، ماهي صفقات الأسلحة الإثيوبية؟ وما هي تداعياتها علي الصعيد الداخلي والخارجي لإثيوبيا؟ وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية سنعرض لها خلال هذه الصفحات وهي:

أولا- تولي حكومة الدرج إدارة البلادوعوامل ازدهار تجارة السلاح (١٩٧٤ – ١٩٩١م).

ثانيا- صفقات الأسلحة الإثيوبية مع الاتحاد السوفيتي في عهد حكومة الدرج.

ثانيا- صفقات الأسلحة الإثيوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد حكومة الدرج.

ثالثا- صفقات الأسلحة الإثيوبية من دول أخري في عهد حكومة الدرج .

رابعا- تحويلات الأسلحة الإثيوبية إلى الخارج في عهد حكومة الدرج .

أولا: تولي حكومة الدرج إدارة البلاد وعوامل ازدهار تجارة السلاح (١٩٧٤ – ١٩٩١م) :

لجأ هيلاسلاسي منذ أن أصبح وليا للعهد عام ١٩١٦م، ثم إمبراطورا للحبشة عام ١٩٣٠م إلى القضاء التدريجي علي نفوذ القوى التقليدية في المجتمع الحبشي من جانب، والسعي إلى تحديث المجتمع من جانب آخر؛ رغبة منه في إحكام قبضته علي السلطة، وزيادة موارد الدولة، لكن هذه السياسة قد انتهت إلى ظهور قوي اجتماعية جديدة معارضة أخذت تعمل علي تقويض النظام الإمبراطوري، مما أدى بدوره إلى لجوء هيلا سيلاسي إلى مقاومتها وقمعها[٢].

ومن ثمَّ تقدم الجيش واستولى علي السلطة، وخلع الإمبراطور في ١٩٧٤م، وتشكل المجلس الإداري العسكرية المؤقت برئاسة الجنرال" أمان

ميكائيل عندوم" في يونيو ١٩٧٤م، ومنذ هذا التاريخ حتي مقتل "عندوم " في ١٧ نوفمبر ١٩٧٤م ظلت سياسة الدرج غير واضحة؛ ففي ساعات الصباح الأولى من الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٧٤م، قامت اللجنة الإدارية العسكرية المؤقتة (DERG)، والتي تم تكوينها قبل خلع هيلا سيلاسي بشهرين، بإعدام (٦٠) من الأرستقراطيين، وكبار المسؤولين الحكوميين وضباط الجيش، بما في ذلك (١٨) من الجنرالات، واثنين من رؤساء الوزراء السابقين، وعدد من وزراء الحكومة السابقة وحكام الأقاليم، وعلاوة على ذلك، أعلن المجلس العسكري في ديسمبر من العام ذاته أن إثيوبيا دولة اشتراكية، ونظرا لهذه الأحداث وغيرها التي هزت إثيوبيا والتي وقعت في وقت واحد من الجفاف، والتضخم في جميع أنحاء العالم، والاضطرابات في المناطق الحضرية، وتمرد الفرق العسكرية؛ فقد قبضت الحكومة الجديدة على الأمور بالبلاد بيد من حديد؛ وهو ما ترتب عليه زيادة حصة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي للبلاد(٣).

وفي هذا الإطار تمكنت حكومة الدرج من إحداث تغىىر فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإثيوبي؛ حيث حطمت الأساس المادى لدعائم النظام القديم، ولكن "الدرج" وقفت عاجزة أمام مشكلة بناء نظام سياسى جديد يتلاءم مع معطيات الواقع الجديد؛ فروابط الفلاحين الجديدة ظلت ضعيفة، ولم يتخذ أي قرار بشأن ما إذا كانت هذه الروابط ستتحول إلى إدارات لمزارع جماعية، أم أنه سيسمح بالزراعة الفردية، ثم أن معظم المنازل المؤممة في الحضر قد استولى عليها العاطلون، وظلت "الدُرج" منعزلة عن المجتمع، على نحو ما كان عليه الحال في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، ومحتوى القرارات فضلا عن التوجهات السياسية العامة للدرج قد تغيرت جذريا، ولكن علاقات الدرج بالمجتمع لم تتغير كثيرا، إذ ظل الحكم مركزيا وسلطويا، ويستجيب فقط

لضغوط مجموعة صغيرة من العسكريين المنتمين للبورجوازية الصغيرة؛ وعلي الرغم من صعوبة وصف سلطة "الدُرج" بأنها كانت سلطة مطلقة فإن ذلك لا يرجع إلى سماح "الدرج" بتمثيل كافة مجموعات المصالح في السلطة، ولكنه رجع إلى عجز الدرج عن تنفيذ قراراتها في أطراف البلاد(٤).

أما علي صعيد العلاقات الخارجية فقد انفتحت حكومة الدرج علي الخارج، وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي، وتمثلت ملامح هذا الانفتاح بشكل رئيس في تجارة السلاح؛ فخلال هذه الفترة كانت إثيوبيا مرتعاً خصبا لتجار السلاح وشركاتهم، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، ونشطت الحكومة في عقد الصفقات بشكل ملحوظ، إذ أثرت الاضطرابات السياسية خاصة الانقلابات العسكرية في تنشيط تجارة السلاح في إفريقيا بشكل عام وإثيوبيا بشكل خاص، ولا يمكن النظر إلى تجارة السلاح بأنها عمل تجاري، هدفه الربح فحسب، فهو يدخل في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى، وتحالفاتها مع الدول التي لا تنتجه، وتجتهد لشرائه، لذلك فهي تمنحه لبعضها؛ لقاء تأييد سياساتها الإقليمية أو الدولية، وتبيعه لمن يقدر على دفع ثمنه نقداً، أو على فترات وعقود طويلة الأجل، وذلك انسجاما مع مصالحها، وتوجهاتها، تحت شعارات شتى، منها؛ حماية الديمقراطية، أو محاربة الإرهاب، أو التطرّف، أو الشراكة الاستراتيجية... الخ، ولكن الهدف الحقيقي هو حماية مصالح هذه الدول الكبرى، عبر تشغيل مصانعها العسكرية، وضمان أمنها المحلي والإقليمي والدولي، المتمثّل في تأمين الموارد، خاصة الطاقة من الوصول بشكل دائم لاستمرار تفوّقها، ورخاء شعوبها، حتي إن كان ذلك على حساب شعوب أخرى، ومصالح دولها، وأرواح أبنائها (٥).

وبالطبع كانت هناك عوامل أدت إلى ازدهار تجارة السلاح في إثيوبيا خلال عهد الدرج؛ فهناك الكثير من العوامل التي تساعد علي ازدهار نشاط تجارة الأسلحة في أي مكان في العالم، وتكاد تكون متشابهة فيما بينها، ولكن هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بإثيوبيا الداخلية منها والخارجية ، والتي دفعت الحكومة الإثيوبية إلى شراء الأسلحة وتحديدا في عهد حكومة الدرج ؛ ربما كان أهمها استمرار الثورة الارتيرية، خاصة بعد تولي " منجستو هيلا مريام" إدارة الأمور في البلاد(٦).

كما أدت المعارك والحروب الأهلية الداخلية التي شهدتها إثيوبيا خلال عهد حكومة " الدرج" إلى ازدهار ملحوظ في عقد صفقات الأسلحة الإثيوبية، وهذه الحروب عملت بطريقة متداخلة ومتشابكة أفقية ورأسية، فهي متجذرة في صلب الدولة الاثيوبية، إذ إن إثيوبيا دولة نزاعات عرقية؛ نشأت وولدت بها منذ الدولة الأكسومية بالقرن العاشر قبل الميلاد، كما أنها تمددت في شكل دوائر أفقية متداخلة يستحيل فصل أي دائرة من دوائر هذه النزاعات؛ فالأقليات الأثيوبية المحكومة تمثل دائرة نزاع مع السلطة الحاكمة، فهناك حوالى (٨٣) قومية أو إثنية ظلت في نزاع مستمر مسيس، ومسلح مع القومية الأغلبية (الأوروموا)، ذلك علاوة علي دوائر النزاع القومي الكبيرة للقوميات الصومالية، والأورومية، والعفارية والهررية وقوميات الجنوب وبني شنقول وقامبيلا مع قوميتي الأمهرة والتقراي، وظلت دائرة الصراع الحلقية الكبيرة، هي حلقة الصراع الأمهري التقراوي، هذا بالإضافة إلى صراعات عرقية لكل القوميات على مستوى محلي في أقاليمها الداخلية حول الموارد(٧).

علاوة على ذلك شهدت إثيوبيا سلسلة من الانقلابات العسكرية(٨)أدت دورا بارزا في سعي حكومة "الدرج" وراء شراء الأسلحة؛ وعن هذه الانقلابات؛

فقد بدأت بمحاولة قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين ضد حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي في ديسمبر ١٩٦٠م دون أن يكتب لها النجاح، ثم أطاح الجيش بحكم الإمبراطور ذاته في فبراير ١٩٧٤م، وتلا ذلك سلسلة من الانقلابات الدموية بدأت في نوفمبر ١٩٧٤م؛ حيث اطاح الجيش باللواء (أمان عندوم) ومؤيديه، وفي فبراير ١٩٧٧م أطاح الجيش أيضا بالجنرال (بانت) ومن أيده، ثم شهدت إثيوبيا الانقلاب التالي الذي أطاح بالقائد (اتنافو ابات) في نوفمبر ١٩٧٧م، اعقبه تسلم الجنرال (منجستوهيلا ماريام) [٩] ، الذي ظل قائما علي رأس السلطة حتي عام ١٩٩١م؛ ليصبح رئيس الحكومة العسكرية الشيوعية التي أطلق علي نظامها الدرج (DERG)، ثم تم الإطاحة به على يد أعوانه أنفسهم مع ائتلاف من قوات الثوار، الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front) في عام ١٩٩١م، وقد فر "منجستو هيلا" إلى زيمبابوي طالبًا حق اللجوء السياسي[١٠].

كما يُعد تدهور العلاقات الإثيوبية الصومالية من أهم دوافع حكومة الدرج لشراء الأسلحة؛ فقد تأثرت دول الجوار الجغرافي والإقليمي، بالحرب الأهلية في الصومال، ولمّا كانت مشكلة إقليم الأوجادين هي محور الخلاف الرئيس، بين إثيوبيا والصومال، وقد أدت إلى المواجهة المسلحة بين الدولتين أكثر من مرة، احتضنت كل منهما الجبهات المعارضة، في الدولة الأخرى، وفور انتهاء حرب الأوجادين عام ١٩٧٨م، وجهت القوات الإثيوبية هجومها، على إريتريا، وقد تمت الحملة الأولى في يونيه ١٩٧٨م، وحققت أغراضها جزئياً، ثم كررت الحملة مرة أخرى، في منتصف نوفمبر ١٩٧٨م، بمساعدة الاتحاد السوفيتي، الذي تولى التخطيط والإعداد للحملة، التي جرت بالهجوم على خمسة محاور، في وقت واحد[١١].

وبناءً عليه دخلت إثيوبيا في سباق تسليح مع الدول المجاورة، لتعقد أكبر عدد صفقات أسلحة في تاريخها المعاصر في عهد حكومة الدرج، ويعد فيه الاتحاد السوفيتي المورد الرئيس لها، ولم يتوقف هذا السباق إلا مع تكرار السيناريو ذاته مع منجستو أثناء زيارته الرسمية لألمانيا الشرقية في مايو ١٩٩١م؛ عندما وقع انقلاب عسكري ضده وتولى "جبهة تيجراي" قوات الدفاع الثورية عن الشعب الإثيوبي "Ethiopian People's Revolutionary Defence Forces" السلطة في البلاد في عام ١٩٩١م [١٢].

وسيتضح حجم صفقات الأسلحة التي عقدتها الحكومة الإثيوبية في عهد الدرج من خلال التركيز علي صفقات الأسلحة مع كل من الاتحاد السوفيتي مع إثيوبيا في عهد حكومة الدرج ودلائل ذلك، وكذلك صفقات الأسلحة الأمريكية مع إثيوبيا ودلائل ذلك؛ وصفقات الأسلحة مع إثيوبيا والدول الأخري، ودلائل ذلك.

ثانيا- صفقات الأسلحة الإثيوبية مع الاتحاد السوفيتي في عهد حكومة الدرج.

لقد بلغ إجمالي صفقات استيراد الأسلحة الإثيوبية خلال عامي ١٩٧٠-١٩٨٠م فقط حوالي (٢,٣٠٠) مليون دولار منها(١,٩٠٠) مليون دولار من الاتحاد السوفيتي فقط، و(٨٠) مليوناً من الولايات المتحدة الأمريكية، و(١٠) مليون من فرنسا، و(٥) ملايين من ألمانيا الغربية، و(٤٠) مليوناً من تشيكوسلوفكيا، و(٣٠) مليوناً من أيطاليا، و(١٠) مليون من بولندا ، و(١٠) ملايين من يوغسلافيا ، و(١٤٠) مليون من دول أخري، وو لم تشتر طبقا للوثائق الرسمية من انجلترا [١٣].

وفيما يتعلق يالاتحاد السوفيتي؛ فبعد أن طرد المجلس العسكري الإثيوبي أعضاء البعثة الأمريكية في إديس أبابا وما ترتب عليه من منع وتوقف شحنات الأسلحة في إبريل ١٩٧٦م، وجد السوفيت الفرصة سانحة لإضفاء الصفة

الرسمية علي العلاقات السوفيتيىة الإثيوبية، وتمثلت أهم ملامح تلك العلاقات في تحويلات الأسلحة التقليدية أو المشروعة إلى إثيوبيا خلال عصر نظام الدُرج، فقد تصدر الاتحاد السوفيتي قائمة الدول التي عقدت صفقات أسلحة ومساعدات عسكرية مع إثيوبيا؛ حيث غابت الماركسية اللينينية علي نحو لافت للانتباه عن بيانات الدرج اللاحقة، غير أنها أصبحت أيدولوجية الدولة ؛ وبدأت المساعدات العسكرية السوفيتية في الوصول إلى البلاد بحلول عام ١٩٧٥م، بل وتخلي الاتحاد السوفيتي عن دعم جبهة التحرير الشعبية الإرترية حينذاك؛ حيث طرد الصوماليون المستشارين الروس، ورحبوا بالأمريكيين، ودعم الاتحاد السوفيتي حرب إثيوبيا من أجل السيادة الوطنية ضد الأريتريين، ولم يكن ذلك المسلك متوقعاً من راعي الاشتراكية(١٤).

وعن صفقات الأسلحة بين البلدين؛ ففي عام ١٩٧٦م، وعقب استقرار الأوضاع لمنجستو هيلا مريام عقدت إثيوبيا صفقتين لطائرات هليكوبتر لنقل الجنود والمعدات؛ الصفقة الأولي مكونة من طائرتين من طراز (Mi-6T)، وتم تسليمها في العام ذاته، وتشير وثائق تحويلات الأسلحة إلى أن هذه الصفقة ربما تكون مستعملة، وربما يكون العدد الذي تم تسليمه لإثيوبيا ثمان طائرات، وليس طائرتين فقط، أما الصفقة الثانية فمكونة أيضا من طائرتين هليكوبتر لنقل الجنود من طراز (Mi-8T) وهي طائرات مستعملة، وقد أعطاها الاتحاد السوفيتي لإثيوبيا كمساعدة، وليس كصفقة تجارية(١٥).

وفي عام ١٩٧٧م عقدت إثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي صفقة بـــ (١٠٠٠) صاروخ موجه ومضاد للدروع من طراز (9M14M/AT-3)، وتسلمت إثيوبيا الصفقة خلال عامي ١٩٧٧ م ، ١٩٧٨م وقد اشتملت الصفقة عند التسليم علي قنابل من نوعية (1 IFV) وكذلك طائرات أو مروحيات مقاتلة

من طراز (Mi-24A)، وخلال العام ذاته ، تلقت إثيوبيا من الاتحاد السوفيتي طائرتي نقل من طراز (An-12)، وقد كانت الطائرتان مستعملتين، كما عقدت صفقة مكونة من (٤) طائرات نقل من طراز (An-26)، وتسلمتها فعليا في عام ١٩٧٨م[١٦].

كما تلقت إثيوبيا من الاتحاد السوفيتي بالعام ذاته صفقة بعدد (٢٥) مدفعاً ذاتي الحركة من طراز (ASU-57) كمساعدة، وقد كانت صفقة المدافع مستعملة، وكذلك، عقدت إثيوبيا مع السوفيت صفقة لـــــ(٥٨) قاذفة صواريخ متعددة من طراز (M.R) ذاتية الدفع من نوعية (B.M 21) وجراد عيار ١٢٢ ملي (BM-21 Grad 122mm)، وعدد (٢٥) مركبة مشاة قتالية من طراز (BMD-1)، وعدد (٧٠) مركبة قتالية من طراز (BMP-1)، وتسلمتها في عام ١٩٧٨م[١٧]، وعدد (٥٠) مركبات مدرعة استكشافية من طراز (BRDM-1) وتسلمتها إثيوبيا كاملة العدد، ولكنها – أيضا– كانت مستعملة، وعدد (١٠٠) مركبة استطلاع استكشافية ربما كانت مستعملة من طراز (BRDM-2)، وتسلمتها إثيوبيا من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٢م،[١٨] وعدد (١٠٠) مدرعة أو مركبة لنقل الأفراد من طراز (BTR-152) ، وعدد (١٠٠) مركبة مدرعة لنقل الافراد من طراز (BTR-40) ١٩٧٨م، و(١٠٠) مدرعة ناقلة للأفراد من طراز (BTR-60PB) ، وعدد (٢٠) مدفعاً مسحوباً من طراز (D-20 152mm) وتم تسليم جميع الصفقات السابقة في عام ١٩٧٨م ، وجميع الأسلحة كانت مستعملة[١٩].

وفي عام ١٩٧٧م ذاته عقدت إثيوبيا صفقات بـــ (٣٥٠) صاروخ جو قصير المدى من طراز (K-13M/AA-2C)، وتم التنفيذ في عام ١٩٧٨م وحوت الصفقة عند التسليم علي مجموعة من الطائرات المقاتلة من طراز ميج

٢١ (MiG-21)، وصفقة لمدفع مسحوب من طراز (M-30 122mm) أحدهما تحوي (١٥٠) مدفعاً والأخري بـــ (١٠٠)، وقد تم تنفيذ الصفقتين في عام ١٩٧٨م وكذلك المدافع كانت مستعملة، وصفقة بـ (٣٤) مدفع مسحوب من طراز (M-46 130mm) ، وأخري بـــ (٦) طائرات هيلكوبتر مقاتلة من طراز (Mi-24A) وتسلمت (٢٢) طائرة فقط في العام ذاته، وطائرتين هيلكوبتر نقل من طراز (Mi-6T)، وعدد (٣٠) طائرة هيلكوبتر لنقل الجنود والمعدات من طراز (Mi-8T) وتسلمت إثيوبيا الطائرات في عام ١٩٧٨م وجميعها كانت مستعملة[٢٠].

كما عقدت إثيوبيا في العام ذاته ثلاث صفقات لطائرات مقاتلة بأعداد؛ (٢٠) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-17)، و(١٢) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-21MF)، و(٣٦) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-21PF)، وهذه الطائرات تحديدا حلق بها طيارون كوبيون، وتسلمتها إثيوبيا جميعها في عام ١٩٧٨م، وعدد (٢) قوراب (FAC) من طراز (Project−206/Shershen) وعند التسلم تم تغيير الطراز؛ ليصبح (206E (Mol) version Project)، وعدد (٢٥) دبابة خفيفة من طراز (PT-76) وقد كانت الدبات مستعملة وتسلمتها إثيوبيا في عام ١٩٧٨م، وعدد (٢٥) نظاما دفاعياً صاروخ جو (sam) من طراز (S-125M/SA-3B) ، وتم تنفيذ الصفقة في عام ١٩٧٨م، وعدد (٢٠) رادار للتحكم في إطلاق النار من طراز (SON-9/Fire Can) وتسلمتها إثيوبيا عام ١٩٨٠م، وهي للاستخدام مع مدافع أو بنادق (S-60 57mm AA)[٢١]، وكذلك عقدت إثيوبيا صفقة احتوت علي (١٥٠٠) صاروخ أرض جو محمول من طراز (Strela-2/SA-7)، وتم تسليم الصورايخ لإثيوبيا في عام

١٩٨٢م[٢٢]، وصفقة أخري بعدد (٥٠) مدفعاً مسحوباً من طراز (T-12 100mm/2A19) وسُلمت في عام ١٩٧٨م وقد كانت مستعملة[٢٣].

كما عقدت إثيوبيا في عام ١٩٧٧م أربع صفقات لدبابات، الأولي بعدد (٥٦) دبابة من طراز (T-34/85)، وربما تكون لبيبا الممول الرئيس لها ، والثانية لعدد (٢٠٠) دبابة من طراز (T-54) ، والثالثة لعدد (٢٠٠) دبابة من طراز (T-55)، وهي من خط إنتاج تشيكوسلوفاكيا، والرابعة لعدد (٢٠) دبابة من طراز (T–62) وهي أيضا من إنتاج تشيكوسلوفاكيا وتم تسليمها في العام ذاته، وجميع دبابات الصفقات الأربع مستعملة، كذلك تلقت إثيوبيا من الاتحاد السوفيتي عدد (٩٠٠) صاروخ أرض جو (V-600/SA-3B)، وعدد (٦٠) مدفعاً مضاداً للطائرات ذاتي الدفع من طراز (ZSU-23-4 Shilka) وتم تنفيذ الصفقة في عام ١٩٨٢م، وعدد (١٠) مدافع مضادة للطائرات ذاتية الدفع من طراز (ZSU-57-2) وهي مدافع مستعملة تسلمتها إثيوبيا في عام ١٩٧٨م [٢٤].

ومن خلال صفقات الأسلحة الإثيوبية من الاتحاد السوفيتي خلال عامي (١٩٧٦– ١٩٧٧م) يُلاحظ أن الاتجار بالأسلحة العالمية في الفترة من أوائل السبعينيات إلى أواخر الثمانينات قد تأثر إلى حد كبير– بالممارسات التنافسية بين كل من واشنطن وموسكو؛ فقد كان كل من الطرفين حريصًا على إنشاء علاقات عسكرية وثيقة مع القوى الصاعدة في العالم الثالث والحفاظ عليها، فقامتا بعرض أسلحة متطورة على نحو متزايد لتلك الأنظمة على استعداد منها لتؤيد واحدة أو أخرى من الكتل الرئيسة، ونتيجة لذلك، كانت الأسلحة التي تم توفيرها من قبل القوتين العظمتين وحلفائهما بشكل وثيق– تشكل الحصة الأكبر من تدفق الأسلحة العالمية إلى القارة الإفريقية وبشكل خاص إثيوبيا، فوفقا للجنة مراقبة التسلح بوكالة نزع وتحديد السلاح الأمريكية(US arms control and

decommissioning agency) شكلت الأسلحة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حوالي ٦٥٪ من إجمالي حركة الأسلحة العالمية في ١٩٧٢-١٩٨٨ م، علاوة علي ما قدمه أعضاء حلف الناتو، وأعضاء حلف وراسو، وتركز نشاط القوتين العظمتين التسليحي بشكل محوري في عدد من النقاط أبرزها الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها، وأفريقيا، وقد سلمت الحصص الأكبر من تلك الأسلحة التي نقلت دوليا خلال هذه الفترة إلى عدد من الدول الرئيسة في كل من هذه المناطق، بما في ذلك الجزائر، ومصر، وإثيوبيا، والهند، وإيران، والعراق، وإسرائيل، وليبيا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتايوان، وتركيا والكوريتين معا، جنبا إلى جنب مع الحلفاء مثل كوبا وفيتنام، وقد تمثلت معظم هذه الأسلحة في دبابات القتال الرئيسة، والطائرات المقاتلة والصواريخ[٢٥].

وفيما يتعلق بصفقات السلاح بين إثيوبيا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٨م، فقد عقد البلدان صفقة لـــــ (٢٠) قاذفة صواريخ متعددة ذاتية الدفع من طراز (BMD-20 200mm) ، وتسلمت إثيوبيا القذائف كلها في العام ذاته، كما عقدت صفقة لـــــ (٣٠) صاروخاً مضاد للسفن من طراز (P-15U/SS-N-2B) تسلمتها إثيوبيا في عام ١٩٨١م، وعدد (٤) مسيطر أمامي جوي من طراز (Project-205/Osa) وتم تنفيذ الصفقة في عام ١٩٨١م، وهي مستعملة [٢٦].

يُلاحظ مما سبق عرضه أن عامي ١٩٧٧م، و١٩٧٨م كانت فيهما ذروة استيراد الأسلحة السوفيتية وغيرها كما سنري خلال حكومة الدرج، ربما في ذلك إشارة غير صريحة إلي ما آلت إليه الأوضاع في اثيوبيا علي الصعيد الداخلي، والمدي الذي وصلت إليه حكومة الدرج في حل مشكلاتها ووكيفية التخلص من الخصوم؛ فقد عُرف هذان العامان بفترة الإرهاب الأحمر؛ حيث نشطت المقاومة

الأثيوبية ضد حكومة الدرج، وقد قادها الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي ، وقد انقض منجستو بضراوة على الحزب وعناصره، والمنظمات الطلابية الثورية الأخرى(٢٧).

وكذلك حاول الاتحاد السوفيتي بعد ثورة إثيوبيا إقامة علاقات طيبة بين الصومال وإثيوبيا ، وقام الرئيس الروسى (نيكولاي فيكتوروفيتش بودجورني Nikolai Viktorovich Podgorny) فى مارس ١٩٧٧ بزيارة لكل من مقديشيو وأديس أبابا، وحاول التنسيق بين مطالب الدولتين بإقامة اتحاد فيدرالى يضم كل مع إثيوبيا والصومال وعدن – لكن هذه الجهود باءت بالفشل، وبدأت الصومال تطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربى، واتجه سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتي طالباً الدعم والمساندة، لكنه لم يجد استجابة لمطالبه فتغيرت قبلته تماما، وقوي علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم كان للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز في زعزعة نظم الحكم المؤيدة للسوفيت؛ حينئذ أقام الاتحاد السوفيتي فيه جسراً جوياً لتزويد إثيوبيا بالأسلحة سواء من عدن – أو من ليبيا، ونتيجة لذلك قرر الصومال فى الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧٧م طرد الخبراء السوفيت وإلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية، وكان هذا الدعم الروسى لإثيوبيا وتخليه عن مساندة الصومال سبباً أساسياً فى اشتداد موجة الحماس لدى الصوماليين فى منطقة الأوجادين، وكان للفشل فى حل مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا أثره فى التوتر فى العلاقات التى انتهت إلى الصدام المسلح بين الطرفين والذي بدوره أدي إلي زيادة في طلب الأسلحة لدي الطرفين(٢٨).

وفي عام ١٩٨٠م عقدت إثيوبيا أولي صفقات العام مع الاتحاد السوفيتي بعدد (٣٥٠) صاروخاً مضاداً للدبابات من طراز (9M14M/AT-3) وهي مناسبة للاستخدام مع طائرات الهيلكوبتر المقاتلة من طراز (Mi-24D) [٢٩]، وتسلمت إثيوبيا الصفقة في عام ١٩٨٢م[٣٠]، وكذلك (٢٠٠) مركبة مدرعة لنقل الأفراد من طراز (BTR-60PB)، وتم تنفيذ الصفقة في عام ١٩٨١م، والدبابات كانت مستعملة[٣١]، وعدد (٢١٠) مدفعاً مسحوباً من طراز (D-30 122mm)، وتم التسليم خلال عام ١٩٨٦م[٣٢]، والمدافع المسحوبة جميعها مدافع مستعملة[٣٣]، وعدد (٣٠) طائرة هيلكوبتر مقاتلة من طراز (Mi-24D/Mi-25)، ووصل العدد عند الاستلام عام ١٩٨٢م حوالي (٣٦) طائرة مقاتلة، وعدد (٢٤) طائرة هيلكوبتر للنقل من طراز (Mi-8T) [٣٤]، كما عقدت إثيوبيا في عام ١٩٨٠م صفقتين مع السوفيت للدبابات؛ الأولي لعدد (٧٠٠) دبابة من طراز (T-55) ، وهي من خط إنتاج تشيكوسلوفاكيا، وتم الانتهاء من تسليمها لإثيوبيا في عام ١٩٨٨م[٣٥]، والأخرى لعدد (٥٠) دبابة من طراز (T-62) وتم استلامها في العام ذاته[٣٦].

وفي عام ١٩٨١م عقدت صفقة لـــ سفينتي إنزال من طراز (Project-771/Polnocny) [٣٧]، وقد تم تسليمها لإثيوبيا في ١٩٨٣م[٣٨]، وفي عام ١٩٨٢م عقد البلدان صفقة بـــــ (٢٤) محركاً توربينياً مروحياً من طراز (AI-25)[٣٩]، وتم التسليم قبل نهاية عام ١٩٨٨م، والمحرك التوربيني لطائرات التدريب من طراز (L-39C) ، وإصدار (Titan AI-25TL) وهي مجمعة ومنتجة فى تشيكوسلوفاكيا[٤٠]، وخلال عام ١٩٨٢م عقد البلدان صفقة ب (١٤) طائرة نقل من طراز (An-12) والطائرات جميعها مستعملة، وتم تسليمها في العام ذاته، كما عقد البلدان صفقة بـــــ(٥٠) طائرة مقاتلة من طراز (MiG-

21MF) كمساعدات عسكرية، وتشير وثائق تحويلات السلاح أن هذه الصفقة ربما تكون وصلت لـــ (١٥٠) طائرة مقاتلة عند التسليم في عام ١٩٨٣م[٤١]، كما عقد البلدان صفقة بعدد (٢) طراد من طراز (Project-159/Petya) وتسلمت إثيوبيا الطرادين عام (١٩٨٣/ ١٩٨٤م) والاسم الإثيوبي لهذا النوع من الطرادات هو " زيراي ديريس"[٤٢].

وفي عام ١٩٨٣م عقد البلدان صفقة بـــ(٦٠) طائرة هجوم أرضي، وربما وصل العدد عند التسليم إلى (٩٠) وحلق بها طيارون كوبيون، وتم الانتهاء من التسليم قبل نهاية عام ١٩٨٧م[٤٣]، وفي عام ١٩٨٤م عقدت إثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي صفقة ب عدد (٥٠) مركبة مدرعة استكشافية أو استطلاع من طراز (BRDM-2) [٤٤] وتم تنفيذ الصفقة خلال الأعوام ١٩٨٥– ١٩٨٨م علي عدة مراحل[٤٥]، وعدد (٢٥٠) مركبة مدرعة لنقل الأفراد من طراز (BTR-60PB) وتسلمت إثيوبيا المركبات خلال عامي ١٩٨٥– ١٩٨٦م، مع عدد (٢) مسيطر جوي أمامي من طراز (Project-206M/Turya) وجميعها كانت مستعملة[٤٦].

وعن تحويلات الأسلحة لإثيوبيا من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٥م، فقد عقد البلدان صفقة بـــ (٨٠) مدفعاً مسحوباً من طراز (M-46 130mm)، وتم تنفيذ الصفقة في عامي ١٩٨٥ – ١٩٨٦م، وأخري بعدد (٣٠) طائرة مقاتلة ميراج من طراز (MiG-21bis) وتشير وثائق تحويلات الأسلحة إلى أنها كانت مستعملة، وتم استلام الصفقة خلال عامي ١٩٨٦– ١٩٨٨م[٤٧].

وفي عام ١٩٨٨م تم عقد صفقة بطائرتين طائرة نقل من طراز (An-32)، واستلمتها إثيوبيا في العام التالي مباشرة، وفي عام ١٩٨٩م عقد صفقة بناقلة جنود ومقاتلين واحدة من طراز (Project-1844/Toplivo) وتم التسليم

في العام التالي مباشرة ، وفي ١٩٩٠م عقد البلدان صفقتين؛ أحدهما لـــ قانصة ألغام من طراز (Project-12650/Sonya)، والأخرى لكاسحة ألغام من طراز (Project-266/Natya) واستلمت إثيوبيا الصفقتين في عام ١٩٩١م والاثنتان مستعملتان(٤٨) .

وللوهلة الأولي نلاحظ ضخامة تحويلات الأسلحة السوفيتية إلى إثيوبيا خلال عهد حكومة الدرج، فلا مجال للشك هنا في حجم وصلابة العلاقات الإثيوبية السوفيتية خلال عهد " مغستو هيلا مريام" التي لم تقتصر فقط علي صفقات السلاح مع إثيوبيا علي الصعيد الرسمي من قبل حكومات الاتحاد السوفيتي؛ فقد ظل الاتحاد السوفيتي منذ بداية الخمسينيات يسعي إلى كسب مناطق نفوذ فى القارة الافريقية التى ظلت لفترة طويلة مغلقة على الدول الاوربية الغربية ، ومن وراء ذلك إلى تحقيق أهداف عامة تتعلق بالقارة الافريقية ككل وأهداف خاصة بالقرن الأفريقى مثل: مراقبة طريق النفط، والوصول إلى البحار الدافئة، والأسواق الأفريقية والأسيوية؛ حيث رغب الاتحاد السوفيتى فى فتح منافذ تصريف لمنتجاته المدنية والحربية، والحصول على قواعد وأماكن للتجسس فى المحيط الهندى، الذى يشكل أهمية أمنية كبرى للاتحاد السوفيتى؛ وذلك لقربه من حدوده الجنوبية ولقربه أيضاً من الشرق الأوسط، والتحكم فى تسرب النفوذ الصينى إلى أفريقيا، هذا النفوذ الذى أصبح محسوساً وبخاصة فى شرق أفريقيا، وقد استطاع الاتحاد السوفيتى تحقيق جزءاً لا يستهان به من تلك الأهداف وذلك على مراحل متتالية(٤٩).

كما كان لإثيوبيا دور بارز في تحقيق تلك الأهداف سواء من خلال صراعها مع الصومال أو من خلال توجهات الأنظمة الحاكمة بها خاصة حكومة " الدرج" ؛ فمع سنة ١٩٧٤م سقط النظام الامبراطورى فى إثيوبيا، وحل محله

نظام ذو صبغة تقدمية، وقد عُد هذا الحدث من أهم الأحداث التى سمحت للإتحاد السوفيتى بالتواجد بثقل كبير فى القرن الافريقى، وفى سنة ١٩٧٧م حاول الاتحاد السوفيتى أن ينهج سياسة جريئة ألا وهى ضم القوى التقدمية فى القرن الأفريقى، وهى الصومال والنظام الجديد فى أثيوبيا وأريتريا فى اتحاد كونفدرالى يرتبط بعلاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتى، وعندما لم يفلح فى تحقيق هذا الهدف قرر الاتحاد السوفيتى أن يرتبط كلية بالنظام الاثيوبى ودعمه ضد الثوار الأريتريين والثوار فى الأوجادين، ووقع مع الحكومة الاثيوبية معاهدة صداقة وتحالف سنة ١٩٧٧م وبعدها توالت الاتفاقيات، والمعاهدات، والمساعدات بين الحكومتين(٥٠).

ويعود تفضيل الاتحاد السوفيتى لاثيوبيا فى تحالفاته فى المنطقة إلى أسباب سياسية واستراتيجية وأيديولوجية، منها ثقلها السياسى فى القارة، وموقعها الجغرافى فى مواجهة عدن مما يسمح للإتحاد السوفيتى بإحكام سيطرته على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ومن ناحية أخرى يناسب التركيب الطبقى للمجتمع الاثيوبى التطبيقات الاشتراكية بينما يكاد الصومال أن يخلو من التناقضات الاجتماعية؛ فلم تكن إثيوبيا تقل أهمية من الناحيتين الاستراتيجية والأيديولوجية لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية(٥١)، ولذلك حصلت علي معاونة اقتصادية ضخمة بلغت(١٠٠) مليون دولار في عام ١٩٧٤م استخدمتها في تمويل مشروعات إنمائية من بينها مصاف للبترول، وفي المجال العسكري؛ ارتفعت تعهدات الاتحاد السوفيتي لإثيوبيا خلال حرب أوجادين إلى ما قيمته مليار دولار من الأسلحة، بالإضافة إلى إيفاد الاتحاد (١٥٠٠) مستشاراً عسكرياً إلى إثيوبيا خلال هذه الفترة، ونحو (٢٠٠٠٠) جندي كوبي؛ حيث توجهت أنظار إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي بعد سقوط هيلاسيلاسي في عام ١٩٧٤م ، ربما كان الهدف من محاولات الاتحاد السوفيتي كسب صداقة

إثيوبيا وإبعادها عن سيطرة الغرب عليها، وفي عام ١٩٨١م ارتفعت المعونة العسكرية السوفيتية لأديس أبابا إلى نحو (١,٥) مليار دولار، وهكذا اصبحت إثيوبيا دون منازع أكبر المستفيدين في القارة من المعونة العسكرية السوفيتية علاوة علي صفقات الأسلحة المدفوع ثمنها(٥٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه خلال سنوات الثورة الإثيوبية ١٩٧٧- ١٩٨٥م استقبلت إثيوبيا من الاتحاد السوفيتي ما قيمته ثلاثة بلايين دولار أمريكي، ومن ثم يمكن القول إذا كانت المساعدات العسكرية الأمريكية عززت الجيش الإثيوبي، وساعدت هيلاسلاسي في الاستيلاء على السلطة في حين أنه كان الحاكم العسكري في السلطة، فإن المساعدات العسكرية السوفييتية ساعدت (منجستوهيلا ماريام) لتعزيز موقفه وتطويل فترة حكمه، بل إنه استطاع من خلال تلك الأسلحة السوفيتية تحديداً تصفية كل الثوار المدنيين وغيرهم ممن عارض حكمه، وبذلك استطاع الحفاظ على قبضته على السلطة، وقمع المعارضة الإقليمية، وهزيمة الصوماليين، حيث استمر (منجستو) في الحكم حوالي عقدين من الزمن، وغزا الصومال في منطقة أوجادين بأكبر جسر جوي بالأسلحة السوفييتية التي وصلت إلى ما قيمته مليار دولار إلى جانب الجنود الكوبيين(٥٣).

فقد استمر النقل الجوي السوفيتي للرجال والأسلحة لإثيوبيا منذ أواخر نوفمبر عام ١٩٧٧م كنتيجة مباشرة لتوصيات قوية جدا، أوصى بها اللفتنانت (كولونيل ستانيسلاف بيتروفStanislav Petrov) – عقيد بقوات الدفاع الجوي السوفييتي– الذي بقي بنفسه في إثيوبيا لتوجيه النداءات للاتحاد السوفيتي بضرورة سرعة المساعدة السوفيتية وزيادتها من أجل مساندة (منجستوهيلا ماريام)، وقد عمل كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا داخل إثيوبيا في عملية النقل بغرض التسليم في وقت مبكر وتوزيع الأسلحة والعربات العسكرية والذخيرة،

وغيرها من اللوازم التي كان الاتحاد السوفييتي قد وافق على بيعها لإثيوبيا ما بين ديسمبر ١٩٧٦م ومايو ١٩٧٧م؛ وقد وصل أكثر من (٤٠٠) جندي من الكوبيين العاملين بقوات الدفاع السوفيتية منهم المستشار العسكري، والمدرب الإضافي، وحوالي (٢٥٠) جندي في الشهر التالي، حتي أضحى العدد الإجمالي للأفراد العسكريين الكوبيين في إثيوبيا أكثر من (١٠٠٠) جندي، بالإضافة إلى حوالي (١٥٠-٢٠٠) العاملين في المجال الطبي، ومن قبل كان هناك أكثر بقليل من (٥٠٠) فرد من الجنود الكوبيين والسوفيت، وقد كان من المتوقع أن يزيد الاتحاد السوفيتي عدد الكوبيين والسوفييت بأعداد إضافية في الأشهر المقبلة؛ ليصل الاجمالي إلى (٢,٠٠٠) من الكوبيين الذين يعملون كجنود في الجيش السوفيتي(٥٤).

وقد كان ضمن عملية النقل الجوي للدفاع السوفيتي لإثيوبيا سبع عشرة طائرة من طراز MIG-21 وصلت مطار "بولي" بأديس أبابا، حيث جرى تجميعها هناك، وبدأ الطيارون الكوبيون بالتحليق ببعض هذه الطائرات في الأسابيع التالية لعملية النقل إلى جانب أفراد سلاح الجو المدربة بما فيه الكفاية للعمل علي طائرات MIG-21 ، كذلك كان من المتوقع وصول صفقة طائرات أخري من طراز MIG 23- المتقدمة تقنينا والتي كان من المقرر أن تصل بعد يناير ١٩٧٨م (٥٥)، والجدير بالذكر أن إثيوبيا أصبحت أقرب حليف لحلف وارسو في إفريقيا، وواحدة من أفضل الدول تسليحًا في المنطقة نتيجة المساعدات العسكرية الضخمة التي كانت ترد إليها على وجه الخصوص من الاتحاد السوفيتي والجماهيرية العربية الليبية وكوبا وكوريا الشمالية(٥٦).

ثالثا- صفقات الأسلحة الإثيوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد حكومة الدرج.

أما فيما يتعلق بصفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا؛ فمع بداية عهد حكومة الدُرج تلاشى دور الولايات المتحدة في تجارة الأسلحة الإثيوبية ليحل محلها الاتحاد السوفيتي، وبدراسة تحويلات الأسلحة الأمريكية سواء صفقات أو مساعدات نجدها ازدهرت بشكل ملحوظ في عهد هيلا سيلاسي، وتحديدا منذ عام ١٩٥٩م، وفيما يبدو أن إثيوبيا كانت من أكثر البلاد الإفريقية التي أفادت من المساعدات العسكرية الأمريكية والسوفيتية وخاصة خلال سنوات الانقلاب التي استقر فيه الحكم لهيلاسلاسي، والتي مكنته من ذلك، فخلال الفترة ١٩٥٣- ١٩٧٤م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإثيوبيا مساعدات عسكرية ذخائر وأسلحة خفيفة ومتوسطة وكبيرة ما قيمته (٢٢٤,٤٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وبلغت أوج ازدهارها خلال عقد الستينيات ثم بدأت تقل بالتدريج حتي عام ١٩٧٦م[٥٧]؛ حيث عُقد آخر صفقة أسلحة لزوارق دورية بين البلدين حتي نهاية عصر " الدرج"، وتسلمتها إثيوبيا في عام ١٩٧٧م؛ فبعد سقوط هيلاسيلاسي في عام ١٩٧٤م توجهت أنظار إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي، ورغم تضاؤل العلاقات وتوترها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم لها المساعدات العسكرية تفاديا من خسارة أكبر حليف لها في القارة الأفريقية [٥٨] .

وسعت إثيوبيا طيلة حكم هيلاسي للحصول علي الأسلحة بشتى الطرق والوسائل؛ إلا أنه في أواخر حكمه واضطراب الأوضاع الداخلية بإثيوبيا تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية في النظر في طلبات الإمبراطور بالمساعدات العسكرية؛ ففي أحد وثائق الخارجية الأمريكية؛ أن هيلا سيلاسي انزعج من خفض المساعدات العسكرية في عام ١٩٧٢م، ومن ثم دعا السفير الروسي بإثيوبيا لمناقشة خفض الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية لإثيوبيا

في ١٩٧٢م، الذي جعل الإمبراطور يشعر بالأسى العميق لقطع المساعدات بشكل متكرر، وكان هيلاسلاسي علي قناعة بضرورة اللقاء مع هنري كسنجر Henry Kissinger لمناقشة مستويات وخريطة العلاقات طويلة الأمد بين الولايات المتحدة وإثيوبيا، وسبب قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض المساعدات العسكرية لإثيوبيا، وكان ذلك التوجه الإثيوبي نحو الاتحاد السوفيتي واحدا من الآثار المترتبة على قرار خفض الكونجرس برنامج المساعدة العسكرية للسنة المالية ١٩٧٢/ ١٩٧٣م من (١٢,٥) مليون دولار إلى (٩) مليون دولار، أي أن الخفض يعادل ٢٨% ، وقد تم نقل هذا القرار إلى الحكومة الإثيوبية، وكما هو متوقع، كان رد فعل الإمبراطور هيلا سيلاسي قوياً جدا وسريعاً جدا الذي أعد خفض التسليح بمنزلة ضربة كبيرة لإثيوبيا ويثير الكثير من الشكوك في إثيوبيا بين جميع البلدان الصديق والعدو على حد سواء [٥٩].

وعن صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م حتي عام ١٩٧٧م ؛ ففي عام ١٩٧٤م تلقت إثيوبيا عدد (٤) مراكب نقل خفيف مستعملة من طراز(DHC-3 Otter) كمساعدات تسلمتها في العام ذاته[٦٠]، وفي العام ذاته تلقت إثيوبيا مساعدات من قبل الولايات المتحدة، وهي بعدد (٣) طائرات مقاتلة من طراز (F-5A Freedom Fighter) استخدمتها الحكومة الإثيوبية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التنفيذ في عام ١٩٧٥م، وفي العام ذاته عقدت إثيوبيا صفقة بـــ (١٢) مدفعاً ذاتي الحركة ربما يكون مستعملاً من طراز (M-109 155mm) وتسلمت إثيوبيا الصفقة في العام التالي[٦١].

وفي عام ١٩٧٥م تلقت إثيوبيا عدد (١٢) ناقلة أفراد مدرعة من طراز (Commando V-150) وتم تسليمها في العام التالي مباشرة، وفي عام ١٩٧٦م

عقدت إثيوبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية صفقة بـــــ (٤) زوارق دورية من طراز (Swiftships-105)، وهذه الصفقة كانت في الأصل (٦) زوارق ولكن الاثنين الآخرين كان مفروضاً عليهما الحظر، وتسلمت إثيوبيا الصفقة في عام ١٩٧٧م، وعند هذا العام توقفت تحويلات الأسلحة الأمريكية المشروعة لإثيوبيا حيث كانت الأمور قد دانت لحكومة الدرج ذات الميول الاشتراكية وغيرت وجه إثيوبيا نحو الغرب لتتحول نحو الاتحاد السوفيتي والحكومات الشيوعية(٦٢) .

ربما كان لهذا التوقف دلائل عامة علي نظام الحكم في إثيوبيا، وهي أن تغير الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث يصاحبه تغير في التوجهات الداخلية والخارجية، وذلك مغاير تماما لما يحدث بالدول الغربية، خاصة الدول الكبرى، فلكل دولة استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية ثابتة، لا تتغير مهما تغيرت الحكومات، أيضا يُصاحب كل اضطراب سياسي تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا التدهور نتج عنه معارك وحروب طاحنة بين إثيوبيا ودول الجوار كالصومال وإرتيريا من ناحية، ومجازر بين الحزب الحاكم والمعارضة من ناحية أخرى، وقد شكلت تلك الأوضاع بيئة مناسبة لتدخل الدول الغربية؛ مما ساعد بالطبع علي نمو وازدهار تجارة الأسلحة بالبلاد.

وقد ناقشت الوثائق الأمريكية ذلك الموقف في إثيوبيا وارتباطه بالتسليح الأمريكي للحكومات الإثيوبية في أكثر من وثيقة، حيث دعا الموقف بإثيوبيا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه إثيوبيا، وكذلك إعادة تقييم علاقات إثيوبيا الخارجية مع الاتحاد السوفيتي والصين حيث تري الحكومة الأمريكية أن القيادة العسكرية للثورة الإثيوبية لم تعد تتمتع بتأييد واسع في إثيوبيا كما كان الحال سابقا، وذلك نتيجة لطرق فرض وسيطرة الحكومة

العسكرية المؤقتةعلى البلاد، واستعداء القادة الثوريين عن طريق قتل رئيس الوزراء السابق الجنرال "أمان عندوم" وتنفيذ الإعدام في (٥٩) رهينة من النظام القديم التي رفعت من مستوى الاستياء بين الطبقات العدائية وشحذ الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية في حين أهداف الإصلاح الثورية لازالت غير ملموسة بين معظم السكان، والطريقة التي تم اتباعها في إدارة البلاد جعلت الحكومة عرضة للانتقادات المتزايدة(٦٣).

و كذلك تشير الوثيقة إلى أنه لم يتبق سوي مائة جندي أو نحو ذلك من الضباط الشباب والمجندين الذين يشكلون المجلس الحاكم المؤقت العسكري والإداري، التي لا تزال تحافظ على القليل من الوحدة الوطنية، ولدى الحكومة الأمريكية تقارير عن الاستياء الشديد، والفشل العميق في التشاور مع الوحدات العسكرية الإثيوبية خارج أديس أبابا، وإنها علمت من بعض العسكريين أنهم غير راضين عن الوضع الكائن بإثيوبيا، وأن هناك خطة ذكرت من العمل على قدم وساق لتشويه سمعة النظام الجديد، وفي نهاية المطاف سيكون هناك تغيير أو الإطاحة به، ومن ثم قررت الحكومة الأمريكية تأخير اتخاذ قرار بشأن المساعدة العسكرية والأسلحة إلى إثيوبيا لأطول وقت ممكن؛ حتى تتمكن من اتخاذ قرار على أساس فهم أفضل للوضع، وأفضل المؤشرات المحتملة للتطورات المستقبلية(٦٤).

وقد طلب السفير الإثيوبي من الولايات المتحدة الأمريكية في السادس عشر من ديسمبر من ١٩٧٧م توضيح الموقف بخصوص سياساتها بشأن المساعدات الاقتصادية والعسكرية؛ حيث كان يعتزم استئناف المحادثات مع وزارة الدفاع الأمريكية عن مشتريات السلاح المتفق عليها، وأخبرته الوزارة أن الولايات المتحدة تريد أن تستمر العلاقات الوثيقة والمتبادلة مع النظام الجديد

والناشئ في إثيوبيا، التي تمتعت بها مع الحكومات السابقة، ولكنها في هذه المرحلة تفتقر إلى المعلومات الخاصة بطبيعة النظام وأي نوع من العلاقة التي يرغب أن تكون مع الولايات المتحدة، حتى يكون لديها صورة أكثر وضوحا، ولذلك يجب أن تستمر وزارة الدفاع الأمريكية في دراسة الوضع بعناية، وأن أي تأخير في المضي قدما في المبيعات العسكرية المرجوة من قبل الإثيوبيين هو في الواقع يمثل خياراً من الخيارات المدرجة قبل تخفيض التسليح، وإذا تقرر المضي قدما، والاستمرار في تقديم المزيد من الشحنات العسكرية يعتمد على تصور الإدارة الأمريكية لموقف الحكومة الكائنة ونواياها فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة"(٦٥) .

فقد أحدث الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا ، وتغيير نظام الحكم من نظام رجعى إلى نظام تقدمي؛ تغيير كبير فى الأدوار الدولية فى منطقة القرن الأفريقى، فأمام تقلص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى أثيوبيا، لم تجد أمامها إلا أن تساند الصومال، رغم توجهه الاشتراكى ، وذلك للمحافظة على التوازن الدولى فى المحيط الهندى، وقد نجحت الولايات المتحدة فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٠م فى الحصول على تسهيلات عسكرية فى قاعدة بربرة وميناء قسمايو ومقديشيو على المحيط الهندى مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية للصومال(٦٦).

غير أن الولايات المتحدة اهتمت بالاحتفاظ بحياد أثيوبيا كحد أدنى للعلاقات بينهما – علي الأقل في العلن، وذلك لأهميتها السياسية، إلى جانب الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها أثيوبيا، فهى من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولها ثقل سياسي كبير بين دول القارة الأفريقية، ولكن في واقع الأمر كانت الولايات المتحدة تعمل بشكل دءوب على تدمير العلاقة بين الاثيوبين والسوفيت والكوبيين من الداخل والخارج، وهذا ما ذكرته وثائق الخارجية

الأمريكية بشكل صريح أن الولايات المتحدة تود بناء وتفاقم التوتر بين السوفييت والكوبيين والإثيوبيين، وتعزيز شكوك منجستو حول مجمل إلتزام السوفييت تجاهه إزاء هذه الشكوك، وذلك على جميع مستويات الحكومة والمجتمع، ومشاهدة مزيدًا من الاستغلال السري في الخارج للمشاكل التي يتسبب فيها التدخل السوفييتي – الكوبي في إثيوبيا، وكذلك استغلال الحالة الاقتصادية السيئة المترتبة علي صفقات الأسلحة السوفيتة لاثيوبيا؛ فهي تعلم إن تكلفة التدخل السوفييتي للإثيوبيين عالية، ولا تشمل فقط فاتورة الأسلحة التي من المتوقع أن يدفعوا مقابلها ، بل تشمل –أيضا– الاضطراب الاقتصادي وتدمير الحياة الطبيعية، فالجهد المبذول لدفع ثمن الأسلحة سوف يؤدي إلى إفلاس إثيوبيا [٦٧].

رابعا- صفقات الأسلحة الإثيوبية من دول أخري في عهد حكومة الدرج .

أما عن تصدير الأسلحة من الدول الأخرى إلى إثيوبيا في عهد نظام الدُرج فقد تلقت إثيوبيا من كندا صفقة بـــ (٣) طائرات نقل من طراز (DHC-6 Twin Otter) وتسلمتها في عام ١٩٧٦م، ولكنها كانت من نوع (DHC-6-300) [٦٨]، وكذلك عقدت إثيوبيا مع تشيكوسلوفاكيا صفقة بعدد (٢٤) طائرة نقل من طراز (L-39C Albatros) في عام ١٩٨٢م وتسلمت إثيوبيا الطائرات خلال عامي ١٩٨٣-١٩٨٤م[٦٩].

أيضا عقدت إثيوبيا صفقتي أسلحة ومعدات مع ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)؛ الصفقة الأولي تمثلت فى (٦٠) دبابة مستعملة من طراز (T-54) وعُقدت الصفقة في عام ١٩٧٨م[٧٠] وتم تسليمها خلال عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠م،[٧١] والثانية كانت في عام ١٩٨٩م بعدد (٥٠) دبابة مستعملة من طراز (T-55) وتسلمتها إثيوبيا في العام ذاته[٧٢].

أما استيراد الأسلحة من فرنسا فسار علي خطي الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد نشطت تجارة الأسلحة بين البلدين بشكل ملحوظ قبيل تولي "منجستو هيلا مريام" السلطة في إثيوبيا خاصة خلال عقد الستينيات؛ حيث كانت آخر صفقة أسلحة بين إثيوبيا وفرنسا في عام ١٩٧٧م وتوقفت الصفقات حتي نهاية عصر الدُرج، وعلي أية حال عقدت إثيوبيا مع فرنسا صفقة في عام ١٩٧٦م بعدد (٢) سفينة إنزال من طراز (EDIC) وتسلمتها إثيوبيا في عام ١٩٧٧م، والصفقة الأخرى كانت لطائرة واحدة هيلكوبتر من طراز (SA-330 Puma) وتلقتها إثيوبيا في عام ١٩٧٨م[٧٣].

كذلك تلقت إثيوبيا من ليبيا عدد (٩٠) دبابة مستعملة من طراز (T-55) تحديدا في عام ١٩٨٤م، وفي العام ذاته عقدت إثيوبيا صفقة مع ايطاليا بـــ (١٠) طائرات تدريب مستعملة من طراز (SF-260TP) [٧٤] ، ونُفذت الصفقة في عام ١٩٨٨م، وتشير وثائق وبيانات تحويلات الأسلحة أنه ربما يكون العدد وصل إلى (٢٠) دبابة عند التسليم[٧٥]، ومن جنوب اليمن تلقت إثيوبيا في عام ١٩٨٦م عدد (٣) مسيطر جوي أمامي من طراز (Project-205/Osa) [٧٦]، وتلقت إثيوبيا من رومانيا في عام ١٩٧٨م عدد (١٠) مروحية خفيفة [٧٧].

وعقدت إثيوبيا مع حكومة يوغوسلافيا صفقتين ؛ الأولي في عام ١٩٧٥م لزورق دورية واحد من طراز (Kraljevica/PBR-509) [٧٨]، والثانية كانت عام ١٩٧٧م لعدد (٣٠) دبابة مستعملة من طراز (M-47 Patton)، وتم تسليمها خلال عامي (١٩٨٠ -١٩٨٣م) [٧٩]، وتشير بيانات تحويلات الأسلحة إلى إثيوبيا إلى دخول (٥٠) صاروخ سام المحمول من طراز (Strela-2/SA-7) من دول غير معروفة أو صورايخ مجهولة المصدر، وجدير بالذكر هنا أن آخر صفقة أسلحة بين إثيوبيا وبريطانيا كانت عام ١٩٦٨م[٨٠] وتوقفت تحويلات الأسلحة البريطانية تماما حتي سقوط حكومة الدرج في عام ١٩٩١م.

خامساـ تحويلات الأسلحة الإثيوبية إلى الخارج في عهد حكومة الدرج .

فيما يتعلق بصادرات إثيوبيا من السلاح خلال عهد حكومة الدرج فتكاد تكون معدمة؛ حيث عقدت إثيوبيا صفقة واحدة فقط مع جنوب اليمن عام ١٩٨٧م لـــ (٣) مسيطر جوي أمامي ((controller (air) من طراز (Project-205/Osa)، وهذه المعدات العسكرية هي بالأساس قد اشترتها إثيوبيا في ١٩٨٧م وما حدث هو إعادة المعدات العسكرية إلى جنوب اليمن مرة أخرى[٨١]، وفيما يبدو أن هذه الأسلحة كانت هي الأخري أسلحة سوفيتة ؛ حيث شهدت بداية التسعينيات تقاربا سوفيتيا يمني ملحوظ؛ خاصة مع ارتماء الحزب الاشتراكي في أحضان المعسكر الشرقي، وإنشاء أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة في حينه قرب عدن (قاعدة العند) ومثلت تهديدا لأمن الدول المجاورة[٨٢]، وفي عام ١٩٨٥م عقدت إثيوبيا مع ايران صفقتين؛ تسلمت إيران الصفقتين في العام ذاته؛ وقد كانت الأولي لعدد (٧) طائرات تجارب من طراز (F-5A Freedom Fighter)، والثانية كانت لعدد (٣) طائرات تجارب أخري، ولكنها من طراز (F-5E Tiger-2) [٨٣] .

وقبل الانتهاء من الحديث عن صفقات الأسلحة الإثيوبية ؛ كان من الأهمية بمكان الإشارة إلى تأثير تلك الصفقات على الاقتصاد الإثيوبي؛ فحصة الانفاق العسكري لإثيوبيا من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٧١م بلغت حوالي (٢١,٢) مليون دولار، في حين أن هذه الحصة بلغت (٤٢,٦) مليون دولار في عام ١٩٨٠م بما يعادل (٩,٩٩)% من إجمالي الناتج القومي [٨٤] وبلغ نصيب الانفاق العسكري ١١% من إجمالي الإنفاق العام الإثيوبي في ١٩٨٤م[٨٥]، ومما لاشك فيه أن هذه النسبة تُعد كبيرة للغاية إذ تم مقارنتها بباقي نفقات الدولة أو نصيب الفرد من الناتج القومي، مما كان له أبلغ الأثر في الأوضاع الاقتصادية باثيوبيا؛ فقد ضربت البلاد سلسلة من المجاعات خلال عهد

حكومة الدرج بسبب موجات الجفاف المتكررة؛ ضاعف من حدتها إرتفاع نصيب الإنفاق العسكري من ميزانية الدولة، وهو الأمر الذي أظهر القدرة المحدودة لحكومة الدرجَ على قيادة عملية التنمية ومعالجة الأزمات بشكل كبير من خلال اعتماد الحكومة على الإغاثة الخارجية للمجاعة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩م، وبحلول عام ١٩٨٣ أُضيف النزاع المسلح بين الحكومة والحركات المعارضة في الشمال(٨٦).

وربما خفف من معاناة الشعب الأثيوبي إبان حكومة الدرج من جراء ضخامة الانفاق العسكري أن عدد من الدول ساعد جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية بسخاء في تلبية احتياجاتها الخاصة بالرعاية الصحية، وقد كان الاتحاد السوفيتي وكوبا في مقدمة تلك الدول، علاوة علي عدد من دول شرق أوروبا المساعدات الطبية؛ ففي بدايات ١٩٨٠م، دعمت كوبا إثيوبيا بما يقرب من (٣٠٠) فني من الفنيين الطبيين الكوبيين، منهم أكثر من (١٠٠) طبيب، وعلى وتيرة علاقات إثيوبيا العسكرية كانت المساعدات الغربية طويلة المدى لتنمية القطاع الصحي في إثيوبيا متواضعة، حيث بلغ متوسطها حوالي (١٠) مليون دولار أمريكي سنويًا، وهو أدنى مساعدة للفرد في إفريقيا، وقد شملت الجهات الغربية الرئيسة المانحة دولتي إيطاليا والسويد(٨٧).

كما واصلت منظومة الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساعدة وكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، تقديم المساعدة لحكومة الدرج كما كانت تفعل مع النظام الإمبراطوري في السابق؛ وقد واصل البنك الدولي أيضًا تقديم المساعدة خلال فترة حكمه مع الاعتراف المؤكد بالانضباط المالي المحافظ الحكيم والمثير للدهشة الذي حاول النظام أن يتبعه(٨٨).

ومن الجدير بالذكر أن تلك الأسلحة المستوردة من قبل الحكومات الإفريقية بشكل عام والحكومة الإثيوبية بشكل خاص – سواء بشكل قانوني أو غير قانوني– استخدمت في قمع الجماعات المحلية المعارضة لها، وناهيك عن المساعدات الاقتصادية التي لجأت الحكومة الإثيوبية باستمرار إلى استخدامها كسلاح للسيطرة على الشعب وسحق المعارضة، إذ لم تتعاون مع الحزب الحاكم، رغم أن الأطراف الأجنبية المانحة تكافئ هذا السلوك بمبالغ أضخم، وجعلتها مكرسة للمساعدات التنموية، ولكن المسئولين المحليين منعوا الدعم عن الموالين للمعارضة ونشطاء المجتمع المدني، فعلي سبيل المثال: الحزب الحاكم – بقيادة جبهة "تيجراي" الشعبية للتحرير – وهو تحالف من الجماعات الأثنية التي وصلت إلى السلطة بإثيوبياعام ١٩٩١م بعد خلع حكومة (منجيستو هيلا ماريام) العسكرية، أصدرت دستوراً جديداً ضمّ معايير حقوق الإنسان الأساسية، لكن عملياً، تم التضييق على الكثير من الحريات خلال تسعة عشر عاماً من الحُكم، وعلي الرغم من أن الحزب الحاكم دخل انتخابات متعددة الأحزاب فور وصوله للسلطة عام ١٩٩١م، فإن الأحزاب السياسية المعارضة تعرضت لجملة من المعوقات على طريقها نحو إنشاء مقار لها والعمل التنظيمي وتنظيم الحملات في الانتخابات الوطنية والمحلية(٨٩).

وعملت تجارة السلاح هذه بمختلف انتماءاتها على تغذية أكثر من أربعين صراعاً أو حرباً في مختلف مناطق العالم مثل البلقان ووسط أفريقيا والشرق الأوسط، وقد أعلن رئيس دائرة التسويق في وزارة الحرب الإسرائيلية "يوسيبن هاتان" أن شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية وقّعت عقوداً تجاوزت قيمتها عشرات المليارات من الدولارات، ووصلت إلى أكثر من دولة في مختلف قارات العالم؛ ففي إفريقيا باعت إسرائيل السلاح لكل من كينيا

وجنوب إفريقيا وزائير وإثيوبيا وأريتريا وغانا وأوغندا وسيراليون والمغرب، وفي آسيا باعت أسلحتها لكل من الصين والهند وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايوان وسيريلانكا وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين، وفي أوروبا باعت أسلحة لكل من سويسرا، وألمانيا الغربية، وهولندا، وفرنسا وبلجيكا، واليونان، وإيطاليا، والسويد، كما شملت مبيعاتها للأسلحة في الأمريكيتين؛ الولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والسلڤادور، وهندوراس، ونيكاراغوا، وكولومبيا، وغواتيمالا، وفنزويلا، بل إن عمليات وكالة المخابرات المركزية- UNIT لا تزال نشطة في سوق السلاح الدولي؛ حيث إيصال الأسلحة من خط التجميع إلى خط الجبهة التي تُستخدم فيها، وقد عرفوا بالمشترين المحتملين، والقنوات الأكثر ثقة، والأشخاص الذين يقبلون الرشوة، وبالتالي عرفوا كيفية توصيل هذه الأسلحة إلى الجهة التي هي مؤهلة أساساً لهذا العمل، والتي تتشكل من المسؤولين الفاسدين وصلة لا غنى عنه في معادلة تجارة الأسلحة، وقد كانوا في الغالب من الضباط العسكريين، الذين يرتبون الصفقات، أو سلطات الجمارك، الذين يغضون الطرف عن البضائع المشتبه بها، فمثلا أصبحت (زائير سابقا) مركزا رئيسا لتهريب الأسلحة على سبيل المثال، تقوم بترتيب شحنات الأسلحة إلى يونيتا - الاتحاد الوطني للاستقلال الكلي الأنجولي- وإلى حكومة تشاد، وغيرهما من العملاء في إفريقيا(٩٠).

ومن ثم لم يقتصر الأمر فقط علي الأشخاص في نقل الأسلحة ولكن هناك دورا من المهم تسليط الضوء عليه؛ وهو دور الدول في إعادة الشحن، والتي تم استخدامها من قبل تجار السلاح لشحن الأسلحة من البائع إلى المشتري عبر الموانئ؛ فهناك مجموعة من الدول الأوروبية تفضل التجارة عبر الموانئ، مثل بلجيكا وبلغاريا وقبرص وفرنسا ومالطا، وهولندا، وربما يعود ذلك إلى أن لديهم موانئ كبيرة أو مطارات مزدحمة في أفريقيا، وقد أدت جنوب إفريقيا دورا

بارزا على حد سواء؛ كمصدر الأسلحة وكبلد إعادة الشحن، في منطقة البحيرات الكبرى، والدول المجاورة رواندا وبوروندي؛ حيث وفرت جميع نقاط عبور للأسلحة التي انتهى بها المطاف في أيدي قوات أساءت استخدامها على سبيل المثال؛ وجدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch أن الأسلحة المنقولة من قبل الشركات الصينية المملوكة للدولة إلى كل من رواندا وبوروندي وصلت على متن سفينة في ميناء دار السلام، ثم تم وضعها على القطارات التابعة لمؤسسة سكة حديد تنزانيا أو أوغندا، وقد اتخذت مرافقة من القوات الأوغندية إلى مدينة "موانزا" على بحيرة فيكتوريا؛ للوصول إلى رواندا أو بوروندي عبر أوغندا، ومتمردو بوروندي، وكذلك تلقى أسلحة بالقطار من جنوب إفريقيا عبر زامبيا وتنزانيا (٩١) .

و تمت هذه التجارة السرية في الخفاء، سواء ما بين بعض الدول، أو ما بين بعض الدول ومنظمات عسكرية، أو إرهابية، أو غير ذلك، أو ما بين بعض الشركات المنتجة وهذه المجموعات والمنظمات، أو بواسطة عملاء متخصصين في هذا المجال، وقد يكون ذلك بمعرفة السلطات الرسمية في البلد المصدّر أو بدون معرفتها؛ لذلك نشأت سوق موازية لتجارة الأسلحة حيث يمكن شراء الأسلحة المختلفة (دون الثقيلة) من السوق السوداء، وبأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، وقد يتواطئ فيها رسميون مع مصانع السلاح، وعملاء عالميون، حيث يتم تهريب السلاح إلى المتلقي بطرق سرية، ويتم الدفع إما بالعملة الصعبة، أو لقاء بدل معين كان مخدارت أو بعض المعادن الثمينة أو أي بدل آخر يتفق عليه، سياسيا كان أم أمنيًا، أو أي سلعة موازية، وتُعد تجارة الأسلحة الخفيفة من أنشط أنواع هذه التجارة، لسهولة نقلها، وتهريبها، ورخص ثمنها (٩٢).

الخاتمة والتوصيات

مما سبق عرضه يتضح أن هناك أسبابًا أو عوامل أدت إلى ازدهار تجارة الأسلحة بإثيوبيا وسعيها لامتلاك أكبر كمية من الأسلحة، ورغم سوء الأوضاع الاقتصادية للدولة الإثيوبية فإن ذلك لم يمنعها من الاستمرار في عقد صفقات السلاح طيلة حكومة الدرج (١٩٧٤- ١٩٩١) م

- أثبتت الدراسة أن تجارة الأسلحة تُعد عرضاً من أعراض الانقلابات العسكرية والصراعات التى تنتج عنها، وليس سببا للصراع، ولكن يمكن القول إن وقف تدفق الأسلحة إلى منطقة النزاع المسلح يمكن أن يكون إيجابيا، واستمرار تدفق الأسلحة وتوافره مع أطراف الصراع من الوسائل المادية والنفسية التي أدت إلى استمرارية هذا الصراع، وهذا يعني أن فرض حظر على مزيد من شحنة من الأسلحة إلى واحد أو جميع الأطراف في أي نزاع مسلح يمكن أن يؤدي إلى تهدئة الصراع .
- أوضحت الدراسة بأنه مع تولي حكومة الدرج إدارة البلاد بإثيوبيا حدث نوع من التقارب الفكري والسياسي بينها وبين الاتحاد السوفييتي؛ وقد تجسد هذا التقارب من خلال عقد الكثير من صفقات الأسلحة، رغم أن إثيوبيا كانت من دول الفلك الأمريكي في البعدين الاقتصادي والعسكري، وقد ساعد السوفييت على ذلك أن إثيوبيا من الدول المتميزة عالمياً في عقد صفقات التسليح وشراء الأسلحة، وكذلك التردد الأمريكي في تلبية بعض طلبات إثيوبيا؛ فعندما تغيرت الحكومة في إثيوبيا عام ١٩٧٤م طلب الكونجرس من الإدارة الأمريكية التروي قليلا في تقديم المساعدات العسكرية للحكومة الجديدة حتي تكشف النقاب عن توجهاتها.
- كما بينت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استحوذت تاريخياً على حصة الأسد في تلك التجارة الرابحة ليس في إثيوبيا فقط وإنما في دول

الشرق الأوسط عموما، إلا أن الاتحاد السوفيتي استطاع كسر ذلك مع إثيوبيا خاصة في الفترة (١٩٧٤- ١٩٩١) م؛ حيث أصبح الاتحاد السوفيتي في مقدمة الدول التي عقدت إثيوبيا معها صفقات للأسلحة خلال فترة حكم الدرج، وحل محل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المتقدمة خلال عهد الإمبراطور هيلاسلاسي.

- أوضحت الدراسة أن الأهمية السياسية أتت على قمة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إثوبيا، فمن أهداف روسيا مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة رغم معرفتها بأن المعادلة الاقتصادية ليست في صالحها، ولكنها أفادت من تغير الحكومة في إثيوبيا، وتغير فكرها السياسي ووجهتها الخارجية.
- كما تبين أن ضغوط الجغرافيا على روسيا دفعتها للاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط؛ فقد كانت تشغل الحيّز الأكبر من منطقة أوراسيا؛ ومنطقة الشرق الأوسط تشكل البوابة الجنوبية لها، والفاصل الجغرافي بينها وبين المياه الدافئة؛ ولذا سعت روسيا القيصرية لفرض وجودها الفاعل في المنطقة والوصول إلى المياه الدافئة، ومن أجل ذلك شنت حروبا عدّة ضد الدولتين الفارسية والعثمانية، وبعد ذلك سعى الاتحاد السوفيتي للمحافظة على تحقيق ذلك الحلم؛ فحقق في سبعينيات وثمانينات وتسعينيات القرن العشرين وجوداً عسكرياً في إثيوبيا ودول أخري.
- بمراجعة أغلب الصفقات التي تم عقدها خلال حكومة الدرج سواء من الاتحاد السوفيتي أو غيره نلحظ أن معظمها كانت أسلحة مستعملة، وهذا يشير إلى سمة عامة وهي أن الغرب لايصدر لدول العالم الثالث الأسلحة الجديدة أو أحدث الأسلحة، فاستخدام أسلحة جديدة سيُجبر المخططين العسكريين على إجراء تعديلات مهمة على العقيدة القتالية للجيش، بما

يتناسب مع خصائص ومميزات تلك الأسلحة والمهام القتالية التي ستستخدم فيها، وستكون مستنبطةً من العقيدة القتالية للجيش الروسي، وذلك يعني أن صفقات الأسلحة المكثفة ليست عملية تجارية ربحية فقط، بل هي عملية تعاون قد تمتد آثاره إلى أبعاد أُخرى.

- تبين من الدراسة أن إثيوبيا من الدول الأفريقية التي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي في حقب حكم أنظمتها السياسية، منذ قيام الحرب العالمية الثانية، فقد مر الحكم بثلاث حقب لأنظمة سياسية ملكية وعسكرية وجمهورية، إلا أن الأنظمة المختلفة كانت تسير بالطريقة نفسها عند اتخاذ القرار السياسي الداخلي والخارجى، فإثيوبيا دولة غير متجانسة عرقيا وإثنيا، والتعامل مع التعدد في العرقيات والتدخل الإثني والنزاعات الحدودية كانت لا تخرج عن توجه صانع القرار السياسي الإثيوبي لأجل ترجيح كفة ومصالح أفراد الإثنية التي ينتمي إليها، وهو ما ترتب عليه عدم الاستقرار السياسي علي الصعيد الداخلي، وكذلك عدم استقرار في العلاقات علي الصعيد الخارجي، فقد غيرت الأحداث في إثيوبيا من أوضاع منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة
- وأخيرًا أوضحت الدراسة أن إثيوبيا لم تك صانعة أو منتجة للسلاح، ولم تصدر أسلحة إطلاقا في عهد حكومة الدرج، وكادت تقتصر تجارة الأسلحة في إثيوبيا في عهد "منجستو هيلا مريام" علي الواردات فقط؛ فعند مقارنة الصادر والوارد من الأسلحة في إثيوبيا خلال عهد حكومة الدرج يسود لدي القارئ شعور بأن إثيوبيا تحولت إلى ثكنة عسكرية، ويتضاعف هذا الشعور إذا علمنا أن هذه هي الأسلحة المشروعة فقط ، التي دخلت إثيوبيا في العلن، وليس في صفقات مشبوهه، أو بطريقة غير معلومة من خلال تجار السلاح، وليس الحكومات.

الهوامش

(١) تعني كلمة "الدرج" " في اللغة الأمهرية "اللجنة" أو "المجلس، وهي الاسم القصير للجنة تنسيق القوات المسلحة والشرطة والجيش الإقليمي، وكانت لجنة من الضباط العسكريين، وعُرفت بالمجلس الإداري العسكري المؤقت أو اللجنة الإدارية العسكرية المؤقتة بقيادة منجستو هيلا مريام إدارة إثيوبيا التي حكمت إثيوبيا من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٧م؛ حيث صدر قرار بحل الدرج رسميا، وأنشئت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية في إطار الدستور الجديد، وانتهت حكومة الدرج رسميا في عام ١٩٨٧ م علي إثر تشكيل جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية، وقد ظل منجستو في السلطة رئيسا للحكومة الجديدة حتي عام ١٩٩١م، ومما يجدر ذكره أن حكومة الدرج كانت نظام دكتاتوري عسكري شيوعي تولى السلطة في إثيوبيا في أعقاب الإطاحة بهيلا سلاسي الأول، وقد قابل هذا النظام كثيرا من المعارضة مما أدي إلى اشتعال الحرب الأهلية الإثيوبية. للمزيد انظر :

- Bahru Zewde; A history of modern Ethiopia, 1855-1991, Oxford , 2001,p p 179-184. And see also; Mesfin Araya; Preliminary Notes On State And Society: The Current Crisis In Ethiopia, Northeast African Studies ،Vol. 11, No. 3,Michigan State University Press, 1989, pp 45-47.

(٢) إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: القرن الأفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٧٧.

(3) John M. Cohen; Traditional Politics and the Military Coup in Ethiopia, African Affairs,Vol. 74, No. 295,on behalf of Oxford University PressThe Royal African Society, Apr., 1975, p 222. And see also;

- ليو زيليج، ديفيد سيدون: الصراع الطبقي في أفريقيا : المقاومة والصراع، ترجمة: محمد عبد الكريم، دار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٥، وأيضا: إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

(٤) جلال يحي، محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ، ص٦٢١. وانظر أيضا: إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(5) United States Arms Control And Disarmament Agency; World Military Expenditures And Arms Transfers 1971·1980 , Washington,1983 , P 20

(٦) جلال يحي، محمد نصر مهنا: مشكلة القرن الافريقى وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ٦٣١.

(٧) عبد الوهاب الطيب البشير: التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي، مجلة دراسات أفريقية، العدد (٤٨)، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٨٧.

(٨) فقد بدأ الوضع يتغير منذ ما عُرف بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، أعقبه بعد ثماني سنوات تقريباً أول محاولة انقلاب فاشلة بإثيوبيا ١٩٦٠م، ثم أول انقلاب عسكري في أفريقيا في جنوب الصحراء، وبالتحديد في "توجو Togo " بتاريخ الثالث عشر من فبراير ١٩٦٣م، تلى ذلك عدة انقلابات في جميع أنحاء أفريقيا وبصورة خاصة أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، ذلك إلى جانب عدد كبير من المحاولات الانقلابية التي أحبطت عن طريق تدخل القوات الفرنسية المتمركزة في بعض البلدان منذ إعلان استقلالها كما حدث في تشاد، والجابون، والكاميرون، والسنغال، كما كان هناك تحضيرات لانقلابات لم تبدأ إلا من حيث بداية الأطر التنظيمية للقادة العسكريين، ولكن اعتقال قيادات هذه الأطر قد حال دون الشروع بالانقلاب، وبالمقابل هناك بلدان أفريقية عرفت استقرارا مقبولا في نظامها السياسي والدستوري منذ استقلالها. انظر:

- الأمين عبد الرازق آدم: إثيوبيا التطورات السياسية والعلاقة مع دول الجوار (١٩٩١م – ٢٠٠٩م)، مطابع السودان للعملة المحدودة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٣٩ – ٤٠. وانظر أيضا: حمدي عبد الرحمن حسن: العسكريون والحكم في أفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤. وانظر أيضا: نجم الدين

السنوسي: دور القبيلة في أفريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثامن، تصدر عن المنتدي الاسلامي، الشركة الوطنية للتوزيع، الرياض أبريل ٢٠١١، ص ٨٠-٨٥. وأيضا:

- Agola Auma-Osolo; Objective African Military Control. A New Paradigm in Civil-Military Relations, Journal of Peace Research, Vol. 17, No. 1, Sage Publications, Ltd, 1980, p 40.

(٩) الأمين اسبر: أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٥، ص ص ٢٠، ٣٤. وانظر أيضا:

- William Gutteridge; Undoing Military Coups in Africa, Third World Quarterly, Vol. 7, No. 1, Taylor & Francis, Ltd, Jan., 1985, P 79.

(١٠) جريدة التعاون: إثيوبيا حقائق وارقام، نبذة تاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، يوليو٢٠١١، ص ٢٠١.

(١١) جلال يحي، محمد نصر مهنا: مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦١٩

(١٢) السيد فليفل: إقليم أوجادين انتقائية الإغاثة الانسانية، مجلة قراءات افريقية، العدد السابع، تصدر عن المنتدي الاسلامي، الشركة الوطنية للتوزيع، الرياض، مارس ٢٠١١، ص ٩٤. وانظر أيضا:

- Bogdan Szajkowski; Ethiopia: A Weakening Soviet Connection? The World Today, Vol. 45, No. 8/9, Royal Institute of International Affairs, Aug. - Sep., 1989, p 153.

(13) United States Arms Control And Disarmament Agency; World Military Expenditures And Arms Transfers 1971·1980 , Op.Cit , P 117.

(14) Bogdan Szajkowski; Op.cit, p 154. And see also;

- جلال يحي ، محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢١.

(15) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook 1977, Almqvist & Wiksell International, Stockholm, MIT Press, Cambridge, MA, and London, 1977, p236. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, National reports on arms export

(16) Stockholm International Peace Research Institute; A World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook 1979, p 238 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(17) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook 1977, Op.cit p 236 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(18) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1983, Almqvist & Wiksell International, Stockholm, MIT Press, Cambridge, MA, and London, 1984, p238. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(19) United States. Arms Control and Disarmament Agency, World military expenditures and arms transfers. 1972-82. P94 .and see also; Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, Op.cit, p239 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit. and also, World military expenditures and arms transfers, 1971-1980. P 89, 117.

(20) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, Op.cit, p 218 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(21) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, Op.cit, p 305. and see also; World military expenditures and arms transfers , 1971-1980. P 89, 117

(22) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1983, Op.cit, p211. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(23) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, Op.cit, p 524. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(24) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament;Op.cit, p 525 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(25) Michael T. Klare; The Arms Trade in the 1990s: Changing Patterns, Rising Dangers, Third World Quarterly, Vol. 17, No. 5 , Taylor & Francis, Ltd. Dec., 1996, p 857

(26) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1982, p455. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(27) Mesfin Araya; Op.cit, p 43.

(28) Ibid; pp 46- 47.

(29) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1981, p 328 . and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database National reports on arms exports

(30) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1983 , Op.cit p386. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(31) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1982, Op.cit p457. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(32) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1987 , p478. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(33) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1988, p 311.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(34) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1988 , Op.cit, p311.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(35) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1989, p387. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(36) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1981, Op.cit p387.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(37) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1982, Op.cit p342.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(38) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1984, Op.cit p 267.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(39) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1983, Op.cit p 249.and see also; World military expenditures and arms transfers , 1985. P 61, 131

(40) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1989, p 488. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(41) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1985, p264.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(42) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1985, Op.cit p 267.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(43) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1988, p 310.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(44) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1985, Op.cit p249.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(45) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1989, p 386.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(46) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1987, p 477. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(47) U.S. Department Of State Bureau Of Verification And Compliance, World Military Expenditures, Arms Transfers, Op.cit, p82. and see also; Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1989, p387. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database, Op.cit.

(48) U.S. Department Of State Bureau Of Verification And Compliance, World Military Expenditures, Arms Transfers, TABLE I. Military Expenditures, Armed Forces, GNP, Central Government Expenditures and Population, 1987-1997 Op.cit, p 82

(٤٩) إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.

- Foreign Relations Of The United States, 1969–1976 ,Volume E–6, Documents On Africa, 1973–1976, Document 171, Memorandum From Robert S. Smith Of The National Security Council Staff To The President's Deputy Assistant For National Security Affairs (Hyland), Washington, December 20, 1972, Washington, December 20, 1976, National Security Council, December 20, 1976, Memorandum For: William G. Hyland, From: Robert S. Smith, Subject: Srg Meeting On Nssm 248 - Us Policy Toward Ethiopia, December 22, 1976 , P 1-6.

(٥٠) إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٥١) نفسه، ص ١٥٦.

(٥٢) اليونسكو اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا، تاريخ أفريقيا العام، أفريقيا منذ عام ١٩٣٥م، المجلد الثامن ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس ، ١٩٩٣، ص ٨٨٧. وانظر

- Foreign Relations Of The United States, 1969–1976 ,Volume E–6, Documents On Africa, 1973–1976, Document 171, Op.Cit, , P 1-6.

(53) Talukder Maniruzzaman ; Arms Transfers, Military Coups, and Military Rule in Developing States The Journal of Conflict Resolution, Vol. 36, No. 4, Sage Publications, Inc, Dec., 1992 , pp 747-748

(54) Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Volume VI, Soviet Union, Document 66,Central Intelligence Agency Information Cable, December 14, 1977, Country: USSR/Cuba/Ethiopia.DOI: Late November through early December 1977 Subject: Increased Support for Ethiopia by the USSR and Cuba; Arrival by Air of Additional Soviet and Cuban Military Personnel and Military Supplies, p 240-242.

(55) Ibid, p242.

(56) United States Arms Control And Disarmament Agency; World Military Expenditures And Arms Transfers 1971·1980 , Op.Cit , P 28.

(57) Talukder Maniruzzaman ; Op.cit , pp 747-748

(٥٨) اليونسكو اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا، تاريخ أفريقيا العام، أفريقيا منذ عام ١٩٣٥م، المجلد الثامن، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، ١٩٩٣، ص ٨٨٧. وانظر

- Foreign Relations Of The United States, 1969–1976 ,Volume E–6, Documents On Africa, 1973–1976, Document 171, Op.cit, P 1-6.

(59) Foreign Relations Of The United States, 1969–1976,Volume E–5, Part 1, Documents On Sub-Saharan Africa, 1969–1972, Document 328, Memorandum From The President's Assistant For National Security Affairs (Kissinger) To President Nixon, Washington, March 20, 1972, Washington, March 20, 1972, Memorandum The White House, Washington, Information, March 20, 1972, Memorandum For: The President From: Henry A. Kissinger, Subject:Haile Selassie Deeply Disturbed By Cut In Military Assistance For Ethiopia, department of stats, Washington, 1976, p1-2.

(60) Stockholm International Peace Research Institute; Armaments, Disarmament and International Security, sipri Yearbook 1977, Op.cit, p 290. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(61) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1977, Op.cit, 1977, p236. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(62) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1977, Op.cit, p298.and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database , Op.cit.

(63) Foreign Relations Of The United States, 1969–1976, Volume E–6, Documents On Africa, 1973–1976, Document 122, Memorandum From The Executive Secretary Of The Department Of State (Springsteen) To The President's Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft), Washington, December 18, 1974, December 18, 1974 Memorandum For Lieutenant General Brent Scowcroft,The White House, Subject: Issues Paper On Ethiopia, Attached Is An Issues Paper On Ethiopia For The Secretary's Briefing Of The President.George S. Springsteen Executive Secretary Attachment: As Noted: Ethiopia, department of stats, Washington, 1976 p 1-3.

(64) Foreign Relations Of The United States, 1969–1976, Volume E–6, Documents On Africa, 1973–1976, Document 122, Memorandum From The Executive Secretary Of The Department Of State (Springsteen) To The President's Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft), Washington, December 18, 1974, December 18, 1974 Memorandum For Lieutenant General Brent Scowcroft,The White House, Subject: Issues Paper On Ethiopia, Attached Is An Issues Paper On Ethiopia For The Secretary's Briefing Of The President.George S. Springsteen Executive Secretary Attachment: As Noted: Ethiopia, department of stats, Washington, 1976 p 1-3.

(65) Ibid, p 5

(66) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, Op.cit p748

(67) Foreign Relations, 1977–1980, Volume XVII, Horn of Africa, Part 1,docment No 43, Subject,Covert Action in Ethiopia, Memorandum From Paul B. Henze of the National Security Council Staff to the Deputy Director for Operations, Central Intelligence Agency (McMahon), Washington, January 19, 1978, pp 96-97.

(68) Stockholm International Peace Research Institute; Armaments, Disarmament and International Security, sipri Yearbook 1977, Op.cit, p236 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database ; Op.cit

(69) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament; sipri Yearbook 1985 , p 301. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit

(70) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, p211. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(71) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1981, Op.cit p326. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(72) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1990, p418. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(73) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, p217. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(74) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1985, p 307. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(75) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1989, p456. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(76) U.S. Department Of State Bureau Of Verification And Compliance, World Military Expenditures, Arms Transfers, TABLE I. Military Expenditures, Armed Forces, GNP, Central Government Expenditures and Population, 1987-1997 Op.cit, p 82 .

(77) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1979, p256 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(78) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1976, p 213. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(79) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1990, p317. and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(80) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1969, p 245 . and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database; Op.cit.

(81) Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1988, p314 . and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database Op.cit.

(82) Kellan Howell ; U.S. special operations forces evacuate air base in Yemen, The Washington Times , Saturday, March 21, 2015

(83) U.S. Department Of State Bureau Of Verification And Compliance, World Military Expenditures, Arms Transfers, TABLE I. Military Expenditures, Armed Forces, GNP, Central Government Expenditures and Population, 1987-1997 Op.cit, p 82 .and see also: Stockholm International Peace Research Institute; World Armaments and Disarmament, sipri Yearbook 1986 , p 457 and see also; SIPRI databases, SIPRI Arms Transfers Database Op.cit.

(84) United States Arms Control And Disarmament Agency; World Military Expenditures And Arms Transfers 1971·1980 , Op.Cit , P 28

(85) Lester R. Brown: Redefining National Security, Challenge,Vol. 29, No. 3, M.E. Sharpe, Inc ,July/August 1986, P 27.

(٨٦) إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(87) Elisabeth Sköns and Herbert Wulf;The Internationalization of the Arms Industry, Annals of the American Academy of Political and

Social Science,Vol. 535, The Arms Trade: Problems and Prospects in the Post-Cold War World, in association with the Sage Publications, Inc.American Academy of Political and Social Science, Sep., 1994, p 45

(٨٨) رونا بيليغال : إثيوبيا: مساعدات المانحين تدعم القمع ، على المانحين مراجعة برامج التنمية ومراقبة كيفية استخدام التمويل، ١٩ أكتوبر ٢٠١٠م. علي الصفحة الرسمية لمنظمة حقوق الانسان علي الرابط التالي:

- http://www.hrw.org/ar/news/2010/10/19-

(٨٩) المرجع السابق ، وانظر أيضا:

- Cassady Craft and Joseph P. Smaldone; The Arms Trade and the Incidence of Political Violence in Sub-Saharan Africa, 1967-97, Journal of Peace Research,Vol. 39, No. 6, Sage Publications, Ltd, Nov., 2002 , p 697.

(٩٠) إحسان مرتضي: أضواء علي تجارة الأسلحة الأسرائيلية، مجلة الجيش، قضايا إقليمية، العدد ٣٠٣، تصدر عن الجيش اللبناني، أغسطس ٢٠١٠، ص ٣٤. وانظر أيضا:

- Lester R. Brown; Op.Cit, p27. And see also; Cassady Craft and Joseph P. Smaldone; The Arms Trade and the Incidence of Political Violence in Sub-Saharan Africa, 1967-97, Journal of Peace Research,Vol. 39, No. 6, Sage Publications, Ltd, Nov., 2002 , p 697.

(91) Cassady Craft and Joseph P. Smaldone; The Arms Trade and the Incidence of Political Violence in Sub-Saharan Africa, 1967-97 , Journal of Peace Research,Vol. 39, No. 6 , Sage Publications, Ltd, Nov., 2002, p695. and see also; Joost R. Hiltermann; Op.cit, p123

(92) Elisabeth Sköns and Herbert Wulf;The Internationalization of the Arms Industry, Annals of the American Academy of Political and Social Science,Vol. 535, The Arms Trade: Problems and Prospects in the Post-Cold War World, in association with the Sage Publications, Inc.American Academy of Political and Social Scienc, Sep., 1994, p 45.